الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الاثنين**

7 **شوال** 1440 –10 **يونيو** 2019

# الف1هرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 2 |

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# حظر العمل تحت أشعة الشمس ابتداءً من السبت المقبل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 شوال 1440هـ - 10 يونيو 2019م
http://www.alhayat.com/article/4632735

الرياض – "الحياة | "منذ 17ساعة في 9يونيو 2019 -اخر تحديث في 9يونيو 2019 / 14:48
تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السبت المقبل، تطبيق قرار حظر العمل تحت أشعة الشمس، على جميع منشآت القطاع الخاص من الـ12 ظهراً إلى الثالثة مساءً. ويستمر الحظر حتى 15 من أيلول (سبتمبر (المقبل.
وضعت الوزارة الحظر في إطار "الحرص على سلامة وصحة العاملين وتجنيبهم ما قد يسببه العمل في هذا الفترة من التعرض لأشعة الشمس المباشرة، وما قد ينتج منها من تأثيرات سلبية في الصحة مثل التعرض لضربة الشمس أو الإجهاد الحراري."
ودعت أصحاب العمل إلى مراعاة ما نص عليه هذا القرار عند تنظيم ساعات العمل، "للمساهمة في حماية وسلامة صحة العاملين من المخاطر المصاحبة للتعرض لأشعة الشمس."
وقال المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل، إن القرار الوزاري رقم 3337 وتاريخ 15-7-1435هـ، نص على "أنه لا يجوز تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس من الـ12 ظهراً إلى الثالثة مساءً، خلال الفترة من 15 حزيران (يونيو) إلى نهاية يوم 15 أيلول (سبتمبر) من كل عام ميلادي."
وأضاف أباالخيل، أن القرار يستثني العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس.
وأشار المتحدث إلى أن القرار يستثني عدداً من المحافظات في بعض مناطق المملكة، لاختلاف درجات الحرارة، إذ تنخفض في بعض المحافظات إلى مستويات لا تتطلب حظر العمل في الساعات المشار إليها.
وأبان أنه سيتم تنسيق فروع الوزارة مع إمارات المناطق وتحديد مدى الحاجة لتطبيق القرار في تلك المناطق والمحافظات التابعة لها بحسب الظروف المناخية ودرجات الحرارة السائدة في المنطقة خلال فترة الحظر.
ودعا أباالخيل، عملاء الوزارة إلى التواصل مع هاتف خدمة العملاء رقم 19911، للاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات تطبيق القرار، أو عبر تطبيق "معاً للرصد."

# أصحاب المكاتب: قرار الإيواء خالٍ من الإيجابيات كثير السلبيات

# إلزام مكاتب الاستقدام إيواء العمالة المنزلية بداية يوليو المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 شوال 1440هـ - 10 يونيو 2019م
http://www.alriyadh.com/1759988

ألزمت وزارة العمل مكاتب وشركات الاستقدام باستقبال وإيواء العمالة المنزلية التي قامت بالتوسط باستقدامها خلال مدة العقد وأكدت أن القرار يبدأ تطبيقه في الأول من يوليو المقبل، مشيرين إلى أن من سلبيات إيواء العمالة المنزلية قد تتعرض إلى إحدى جرائم الاتجار بالبشر في حالة استلامها من غير ذوي العلاقة، وقالوا: إنه لم توضع صيغة بند تحدد تكلفة الإيواء اليومي ما سيؤدي إلى مشكلات عديدة مع العملاء.

أكدت مكاتب الاستقدام في اعتراضها على قرار الإلزام بإيواء العمالة المنزلية بداية يوليو المقبل «حصلت الرياض على نسخة منه» أن قرار إيواء العمالة المنزلية خالٍ من الإيجابيات، وكثير السلبيات ومنها أن استلام العاملة من قبل شخص من غير ذوي العلاقة سيدخل صاحب العمل والمكتب بمشكلات قانونية ومالية وضياع للوقت وإشغال أجهزة الدولة في أمور لا داعي منها.

وأشارت إلى أن من السلبيات في إيواء العاملة المنزلية قد تتعرض إلى إحدى جرائم الاتجار بالبشر في حالة استلامها من غير ذوي العلاقة وتكرار حدوث المشكلات وهي متنوعة وسيؤدي ذلك إلى إيقاف تصدير العمالة من قبل الوكلاء الخارجيين وتحويلها إلى دول أخرى.

وأضافت أنه في حال تفاقم وتعاظم بعض حالات المشكلات سيؤدي ذلك إلى إيقاف الاتفاقية من قبل الدولة المصدرة كما حدث ذلك سابقاً في بعض الدول، وسيشمل ذلك ارتفاع تكاليف الاستقدام على المواطنين بسبب تحميل المكتب إيواء العمالة وهو عكس توجه الوزارة ورؤية 2030 بتخفيض التكاليف على المواطن.

وأشارت إلى انتفاء وجود آليه تثبت استلام العاملة من عدمها من قبل صاحب المكتب أو صاحب العمل ما يسبب مشكلات تشغل جميع جهات الاختصاص من وزارة العمل والداخلية والمحاكم الشرعية، مشيراً إلى أن التحول السريع بين نظام معمول به منذ 40 سنة فيه مغامرة كبيرة جداً سوف تتسبب في شلل كامل للنشاط ومشكلات مع الدول المصدرة للعاملة.

وأكدت أنه في حال عدم استلام العمالة من قبل المكتب لأي سبب كان سوف يتسبب ذلك في الدخول في دائرة أين العاملة ومن استلامها ومشكلات مع السفارات ومكاتب تصدير العمالة وغالباً ما تؤدي هذه الأمور إلى إيقاف الاستقدام.

ولفتوا إلى أنه في حال البدء في تنفيذ القرار هل تم التنسيق مع المطارات بخصوص ذلك وما طريقة استلام العمالة وتسجيل المندوبين أم سيكون العمل اجتهاد من المكتب.

وقالوا: إنه لم توضع صيغة بند تحدد تكلفة الإيواء اليومي ما سيؤدي إلى مشكلات عديدة مع العملاء، وكم مدة بقاء العاملة في دار الإيواء وما الإجراء في حال عدم حضور صاحب العمل لاستلام عاملته وهل ستنتقل للغير أم لا، مشيراً إلى أن في حال وقوع خلاف بين طرفي العقد بعد انتهاء فترة التجربة من الملزم يعمل فحص للعاملة قبل دخولها للسكن «وحمل أمراض معدية» وكم مدة بقائها.

وأوضح أن هناك تساؤلات في حال حاجة العاملة للعلاج الطبي من سيتحمل التكاليف وبعد التجربة ولم يصدر لها صاحب العمل إقامة نظامية ما الإجراء المتبع.

# اليوسف يحث القضاة على تحري العدالة في إصدار الأحكام خلال حفل معايدة ديوان المظالم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 شوال 1440هـ - 10 مايو 2019م
https://www.al-madina.com/article/634699

واس - الرياض

حث رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف القضاة ومنسوبي المرافق القضائية على تحري العدالة في إصدار الأحكام، وسرعة الإنجاز لخدمة المستفيدين وتلبية احتياجاتهم القضائية والعدليّة، للبت في قضاياهم ومعاملاتهم على الوجه الأمثل، وذلك وفق ما يزخر به ديوان المظالم من إمكانيات تقنية عالية سخرت من أجلهم، للإسراع في تحقيق العدالة الناجزة لكافة أصحاب الحقوق وفق صحيح النظام، ومشددًا على إعطاء المراجعين الوقت الكافي للرد على استفساراتهم وملاحظاتهم.

وأقام ديوان المظالم أمس، حفل معايدةٍ لمنسوبيه قضاةً وموظفين، وذلك بمناسبة عيد الفطر المبارك، بحضور رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف.
هنأ رئيس ديوان المظالم خلال كلمة التي ألقاها بهذه المناسبة، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله-، بمناسبة عيد الفطر المبارك، ونجاح موسم العمرة لهذا العام، الذي أدّى فيه المعتمرون نسكهم بكل يسر وسهولة وأمن واستقرار، سائلاً الله أن يجعل ما قدمه خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين من دعمٍ للمشروعات التي تخدم المشاعر المقدسة في ميزان حسناتهم، وأن يسدد خطاهم لكل ما من شأنه خدمة الإسلام والمسلمين،لافتًا إلى الدعم المتواصل الذي تقدمه القيادة الرشيدة لصالح المرافق العدلية والقضائية في المملكة العربية السعودية، مما انعكس إيجابًا على العمل القضائي شكلًا ومضمونًا، محققًا تطويرًا ونقلة نوعية في خدماته، كان من نتاجه ارتفاع مستوى الجودة في مخرجاته، والكفاءة العلمية والعملية لمنسوبيه من القضاة ومعاونيهم، وكافة المنسوبين الذين يخدمون المرفق القضائي، حتى لمسنا أثر ذلك في تحسين مجريات الأعمال القضائية التي أدت بدورها إلى تحقيق عدالة منشودة في ظل قضاءٍ نزيه يستمد أحكامه من الشريعة السمحاء.

# الجوازات: التأمين الصحي شرط أساس لتمديد تأشيرة الزيارة العائلية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 شوال 1440هـ - 10 يونيو 2019م
https://www.al-madina.com/article/634698

المدينة – جدة
أكّدت المديرية العامة للجوازات، أمس أن التأمين الصحي شرط أساس لتمديد تأشيرة الزيارة العائلية.
وقالت عبر حسابها في «تويتر»: وجود التأمين الصحي مطلبٌ أساس لتمديد تأشيرة الزيارة العائلية. وتغطى وثيقة التأمين الصحى للزوار الحالات الطارئة فقط بتغطية تصل إلى 100 ألف ريال. ويعمل في المملكة أكثر من 9 ملايين وافد حاليًّا من 100 جنسية على الأقل، ويبلغ الحد الأقصى لفترة التأشيرة العائلية 6 شهور.
وكانت المديرية العامة للجوازات، قد أعلنت في وقت سابق، تطبيق إلزامية توافر التأمين الصحي عند طلب تمديد تأشيرة الزيارة العائلية إلكترونيًّا عبر منصة «أبشر» (أفراد، أعمال). وإشارت إلى استكمال جميع المتطلبات الإلكترونية الفنية لربط تمديد تأشيرة الزيارة العائلية بتمديد صلاحية وثيقة التأمين الصحي للزائرين الموجودين في المملكة، الذين صدرت لهم تأشيرة الزيارة من وزارة الخارجية بموجب وثيقة التأمين الصحي؛ وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني، ومركز المعلومات الوطني.

# «كلنا أمن» يكشف عقوبة انتهاك الأعراض بالتصوير والابتزاز والتهديد بالنشر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 شوال 1440هـ - 10 يونيو 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1731238

»عكاظ« (جدة (
أكد الحساب الرسمي الخاص بتطبيق كلنا أمن لخدمة البلاغات الأمنية، أن انتهاك الأعراض بالتصوير من جرائم الابتزاز، ويعد نشرها أو التهديد بالنشر في مواقع التواصل الاجتماعي جريمة معلوماتية.
وأوضح أنه يمكن التبليغ عن هذه الجرائم عبر تطبيق "كلنا أمن" من خلال اختيار «الدوريات.«
وأوضح أن المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بكاميرا يعد جريمة معلوماتية، وتصل عقوبتها إلى السجن سنة وغرامة مالية 500 ألف ريال

# 1951قضية سندات تنظرها التنفيذ يوميا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 شوال 1440هـ - 10 يونيو 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1012168

بلغت الدعاوى التي استقبلتها محاكم التنفيذ في السعودية، فيما يختص بقضايا «سندات الأمر» منذ بداية العام الهجري الحالي 366826 قضية.
وحسب إحصاء المؤشر العدلي للوزارة، فقد جاءت منطقة الرياض
بـ100415 قضية، ومكة المكرمة بـ95,571، وتلتها المنطقة الشرقية
بـ68628 .فيما سجلت المدينة المنورة 27539 قضية، وجاءت منطقة عسير بـ14247، تلتها منطقة القصيم بـ12082، وسجلت منطقة جازان 13862، ومنطقة تبوك بـ11435، ثم منطقة نجران بـ820، تلها منطقة الباحة
بـ5746. وسجلت منطقة حائل 3752 قضية، وجاءت منطقة الجوف
بـ2960، والحدود الشمالية بـ2769.
شيكات وكمبيالات
أكد المحامي نواف النباتي لـ«وطن»، أن سندات الأمر تشمل الأوراق التجارية والشيكات والكمبيالات، وأكثر قضايا التنفيذ التي تستقبلها المحاكم تتعلق بالأوراق التجارية والكمبيالات، لكثرة التعامل بها لدى الشركات والمؤسسات، باعتبارها الأكثر تداولا، مشيرا إلى أن هناك كثيرا من التعديلات التي طرأت على نظام التنفيذ، مؤخرا، إذ لا يترتب على إيقاف الخدمات الحكومية الصادرة من المحاكم ضرر على التابعين للموقوفة خدماتهم، ولا يشمل إيقاف الخدمات التعليم أو العلاج أو توثيق الوقائع المدنية، كتجديد الهوية الوطنية.
تعديلات جديدة
أوضح النباتي، أن الأنظمة تمنع حرمان المنفّذ ضدهم من رواتبهم في حال صدور قرار بحقهم بإيقاف الخدمات الخاصة بهم، ويحق له الحصول على ثلثي الراتب، ومنعت الأنظمة المساس بمستحقات حساب المواطن وبدل غلاء المعيشة،

مشيرا إلى أن التعديلات الجديدة منعت إيقاف الصادرة في حقهم أحكام تنفيذية وعليهم مبالغ مالية أقل من مليون ريال، إذ هؤلاء لا يتم إيقافهم، ويكون السجن والتوقيف للمدينين بمبالغ مالية من مليون فأكثر.

رفع دعاوى التنفيذ وأحكامها

**01**تقديم المستندات من أوراق تجارية أو شيكات أو كمبيالات من المدعي إلى محكمة التنفيذ

**02**يتم استقبال الدعوى من قاضي التنفيذ، ويصدر حكم بالتنفيذ، ويتم إبلاغ المدعى عليه عبر رسالة جوال بحكم التنفيذ

**03**في حالة عدم الاستجابة من المدعى عليه، يتم إصدار إعلان في صحيفة عن حكم التنفيذ

**04**في حالة عدم الاستجابة أيضا، يتم إصدار أمر بإيقاف خدمات المدعى عليه لا تشمل المرافقين له

**05**لا يتم سجن المنفّذ ضده إلا في حال كانت المبالغ تتجاوز المليون ريال

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# العقار وخروج الوافدين وزيادة شواغر المساكن

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 7 شوال 1440هـ - 10 يونيو 2019م
http://www.aleqt.com/2019/06/10/article_1614241.html

## عبد الحميد العمري

أظهرت أحدث الإحصاءات السنوية الصادرة عن مؤسسة النقد، ارتفاع أعداد الوحدات السكنية الجديدة خلال 2018 إلى نحو 317.4 ألف وحدة سكنية، ليصل إجمالي الوحدات السكنية الجديدة التي تم ضخها فعليا في سوق الإسكان خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى 987 ألف وحدة سكنية جديدة، وليصل إجمالي أعداد المساكن في المملكة بنهاية 2018 إلى أعلى من 7.4 مليون وحدة سكنية.

تزامن مع تلك التطورات المهمة في سوق الإسكان، عديد من المتغيرات التي لا تقل أهمية عنها، وسيلقي تسليط الضوء عليها ومن ثم قراءتها وتحليلها وفق منظور أوسع، إمكانية تصور ما ستؤول إليه أوضاع السوق العقارية المحلية، من حيث أسعار المساكن وتكلفة إيجاراتها، التي ستكون الأخيرة "الإيجارات" نتيجة انخفاضها كما حدث وسيستمر في ذلك نتيجة ما سيأتي إيضاحه، وكونها العائد على العقار المؤجر الذي يسهم مستواه بدرجة كبيرة في تحديد أسعار المساكن، الذي سيصب بكل تأكيد في مصلحة الأفراد والأسر الباحثة عن تملك مساكنها، واستفادتها أيضا خلال فترة استئجارها لمساكنها الراهنة من انخفاض تكلفة الإيجارات عليها، بما يمنحها فرصا أوسع ووقتا أكبر على مستوى خيارات التملك، بالأسعار المناسبة والأدنى مقارنة بما كانت عليه الأسعار خلال الأعوام الأخيرة.

يأتي في مقدمة تلك المتغيرات ذات العلاقة، ما حدث على مستوى خروج مئات الآلاف من العمالة الوافدة وأسرهم خلال الأعوام الأخيرة، التي أظهرت ارتفاع أعداد من خرج نهائيا منهم من البلاد منذ الربع الأخير 2016 حتى نهاية الربع الأول 2019 إلى نحو مليوني عامل وافد، وترحيل نحو 814 ألف وافد مخالف حتى نهاية أيار (مايو) الماضي، ليصل الإجمالي إلى 2.8 مليون وافد أصبحوا خارج البلاد خلال هذه الفترة، وبإضافة أسر ومرافقي شريحة من تلك العمالة الوافدة، كون أغلب المغادرين لم تكن أسرهم معهم في الأصل، يقدر أن يتجاوز إجمالي المغادرين من الوافدين إلى خارج البلاد 3.3 مليون نسمة خلال الفترة أعلاه.

هذا يسهم بدوره في إخلاء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية، بالتزامن مع استمرار الضخ السنوي لمزيد من الوحدات السكنية الجديدة، الذي يقدر أن ترفع نتيجته، وللمتغيرات التي سيأتي ذكرها، المساكن الشاغرة إلى أكثر من 1.7 مليون وحدة سكنية شاغرة بنهاية الفترة "24 في المائة من إجمالي الوحدات السكنية في المملكة."

وبالنظر إلى بقية المتغيرات، فإن العدد يتجه إلى الزيادة نتيجة استمرار تشييد ما لا يقل عن 400 ألف وحدة سكنية جديدة خلال العام الجاري، إضافة إلى ما أعلنته وزارة الإسكان بالشراكة مع شركات تطوير عقارية لبناء 130 ألف وحدة سكنية جديدة، ووفقا لما ورد في نشراتها الإسكانية فقد انتقل أكثر من **20.6**ألف أسرة إلى مساكن جديدة لديها منذ مطلع



---

العام الجاري حتى نهاية نيسان (أبريل) الماضي، الأمر الذي يشير إلى زيادة إخلاء مساكن سابقة مستأجرة، ومن جانب آخر في ضوء تقدم تلك الأعداد يعني تقلص أعداد الأسر الطالبة لتملك السكن.

كل تلك المتغيرات السابقة، ستؤدي مستقبلا إلى زيادة أكبر بصورة غير مسبوقة في عرض الوحدات السكنية، سواء تلك التي بهدف البيع، أو بهدف التأجير، وهي الوتيرة من الزيادة التي تتجاوز بكثير نمو أعداد الأسر، ستفضي في كل مرحلة من مراحلها الراهنة والمستقبلية إلى إحداث مزيد من الضغوط الكبيرة على الأسعار المتضخمة للمساكن "وصلت نسبة الانخفاض في القطاع السكني بنهاية الربع الأول 2019 مقارنة بالذروة إلى أعلى من 19.2 في المائة، وفقا للرقم القياسي للعقارات الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء"، وبدرجة أكبر على الإيجارات السكنية في الوقت نفسه "التي سجلت انخفاضا وصل إلى 9.0 في المائة بنهاية نيسان (أبريل) الماضي مقارنة ببداية 2018"، وهي النتائج الإيجابية التي تصب بكل تأكيد في مصلحة المواطن وأسرته الباحث عن تملك مسكنه، كما تخفف أثناء فترة استئجاره لمسكنه من الضغوط المعيشية، التي تسببت فيها بشكل كبير جدا طوال الأعوام الماضية نتيجة ارتفاع الإيجارات السكنية.

إن ما تشهده السوق العقارية خلال الفترة الراهنة، من تدافع كبير وواسع جدا على مستوى تطوير مساحات شاسعة من مخططات الأراضي السكنية، وزيادة أكبر في التشييد والبناء وضخ مئات الآلاف من الوحدات السكنية، وزيادة شاملة في الخيارات الإسكانية أمام قوى الطلب، التي تشهد كما يحدث خلال الفترة الراهنة انخفاضا من مرحلة زمنية إلى أخرى، يؤكد بتوفيق الله أن مجريات السوق العقارية تسير في الاتجاه الذي يخدم متطلبات الأفراد والأسر، وأننا مع كل مرحلة زمنية إلى أخرى سنلاحظ تضعضع مستويات الأسعار والإيجارات على حد سواء، وأن ما جناه المجتمع من انخفاض في الأسعار والإيجارات "الذي يعد أدنى من المأمول بكل تأكيد"، يتجه إلى مزيد من المكاسب ممثلا في مزيد من انخفاض كل من الأسعار والإيجارات - بإذن الله تعالى.

تعني هذه الوتيرة من انخفاض الأسعار والإيجارات أن الوقت ينحاز تدريجيا لمصلحة الباحث عن تملك مسكنه، فتحت تراجع تكلفة الإيجار عن كاهله، ومنحه مرونة أكبر من حيث تدابيره المعيشية، وأمام ارتفاع المعروض من الأراضي والوحدات السكنية المتعددة والمتنوعة، عدا ارتفاع جودة البناء وفقا للضوابط المعمول بها الآن، خلاف الوحدات السكنية التي غلبت عليها رداءة البناء والتصميم، كل ذلك يعني مزيدا من المكاسب بالنسبة إليه، سواء من حيث مستويات الأسعار الآخذة في الانخفاض عاما بعد عام، أو من حيث ارتفاع جودة البناء والتصميم. لهذا يظل الخيار الأفضل أمام هذا الفريق، عدم الاستعجال والتأثر الخاطئ بما قد يخدعه من التقلبات الراهنة في السوق، وأن مزيدا من اطلاعه على معلومات وتطورات السوق التي تحاول بعض الأطراف المستفيدة من تسرعه، تعمد إخفائها عنه ما سيوقعه في اتخاذ قرارات قد يندم عليها طوال أعوام طويلة مقبلة، وأن التأني ودراسة أي قرار لشراء مسكن العمر بالنسبة إليه هو الخيار الأكثر أمانا له ولأسرته.

فيما سنجد العكس تماما على جانب العرض، الذي يشهد سباقا محموما سواء على مستوى اتساع رقعة تطوير مخططات الأراضي، أو على مستوى زيادة الوحدات السكنية الجديدة المتنوعة وذات الجودة، أو حتى على مستوى الصراع الدائر الآن بين ملاك الوحدات السكنية المعروضة للبيع، والقائم بين أصحاب الوحدات السكنية التي مضى على بنائها عام فأكثر ولم يتم بيعها حتى تاريخه، وتلك الوحدات السكنية الجديدة التي يتم ضخها شهرا بعد شهر، والخيار المتاح أمام هذا الفريق إذا أراد الخروج بأقل الأضرار، لا ولن يخرج عن كسب المشترين بأقل الأسعار المنافسة في السوق، أو سيفوته القطار ولن ينفعه الندم بعد فوات الأوان، وهي الحقيقة المرة التي ذاق ويلاتها كل من حاول الالتفاف عليها لكن دون جدوى. والله ولي التوفيق.

الحياة
AL HAYAT

# «إنسانية» تتجاوز الجنسيات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 شوال 1440هـ - 10 يونيو 2019م
http://www.alhayat.com/article/4632805

## ساعد الثبيتي

«الأفكار» النوعية الناجحة ينبغي أن تكون نواة لأفكار أكثر إبداعاً لتنقل المجتمعات إلى حالة غير مسبوقة من العطاء والإنتاج وتُسهم في إسعاد الآخرين، وتكتسب المبادرات أهميتها وقيمتها دائماً من التفاعل المجتمعي معها والأثر الإيجابي الذي تحدثه في محيطها، وغالباً ما يحدث التفاعل والحراك المجتمعي مع مثل هذه المبادرات عندما يتم توظيف التقنية الحديثة في تنفيذها وإدارتها بشكل مختلف.

من أبرز المبادرات الإبداعية التي كانت محل اهتمام المجتمع وتُحسب لوزارة الداخلية السعودية، مبادرة «فُرجت»، تلك المبادرة التي جاءت في وقت قياسي لغايات إنسانية وأهداف سامية ونجحت في تحقيقها بتكاتف المجتمع ومؤسساته وفق أطر مؤسسية وظفت المنظومة الإلكترونية الرئيسية للدولة لإدارتها وتنفيذها.

تحولت هذه المبادرة إلى مشروع وطني إنساني وجعلت العيد مختلفاً لدى فئة من الناس عندما جُمع شملهم بأسرهم بعد أن تم السداد عنهم وقيل لهم قبيل العيد «اذهبوا فأنتم الطلقاء»، وأحدثت حراكاً إيجابياً تجاوز الأفراد إلى مؤسسات القطاع الخاص التي استشعرت هي الأخرى مسؤوليتها تجاه المجتمع.

لقد وضع القائمون على المبادرة بيانات جميع السجناء الموقوفين في حقوق مالية على منصة «أبشر» من دون أن يفرقوا بين مواطن وغيره، وهذا نهج المملكة ومؤسساتها الرسمية في التعامل الإنساني مع الأشقاء المقيمين، ثم جاء بعد ذلك دور المواطنين منسجماً مع سياسة وطنه، فهب الجميع لدعم المبادرة والسداد عن 450 سجيناً من 25 دولة من دون استثناء، ولم تقف إنسانيتهم عند جنسياتهم؛ فكانت النتيجة أن 63 في المئة من المستفيدين من المبادرة غير سعوديين تم الإفراج عنهم بعد أن سُددت مديونياتهم التي استوجبت إيقافهم.

إن هذه المبادرة لامست القيم المتأصلة في المجتمع التي لا تظهر إلا في المواقف الإنسانية، وقد كان لهذا دور في التفاعل الكبير الذي انطلق من قيم راسخة ومتينة في مجتمع «متآخٍ» و«متكاتف» لا يتوانى عن الوقوف بجانب من يحتاج إليه.

لا شك أن العقول الوطنية المبدعة لن تتوانى عن التفكير والإبداع وتسخير الإمكانات كافة وتوظيف أحدث ما توصلت إليه التقنية لخدمة المجتمع، وستتعهد هذه المبادرة وأمثالها بالتطوير والتحديث وتجعل منها أسلوب عمل يدار من خلاله كل مشروع مجتمعي ووطني بالشراكة مع الأفراد والمؤسسات بعيداً عن الاجتهادات الفردية التي مهما كانت ناجحة إلا أنها لا تصل لمستوى العمل المؤسسي.

من عهدة الراوي:

العمل الخيري الذي يتم من خلال الجمعيات الخيرية يعتمد بشكل كبير على الدعم المادي الذي تتلقاه الجمعيات من الأفراد والمؤسسات، وهي بدورها تمثل حلقة وصل بين المتبرع والمستفيد، إلا أن كثيرا من المحتاجين متعففون لا يسألون الناس إلحافا، وهنا تبرز الحاجة إلى منظومة إلكترونية لإدارة العمل الخيري في الجمعيات الخيرية من خلال منصة «أبشر» مثلاً، على غرار مبادرة «فرجت» التي نجحت بامتياز، وهذه الخطوة بلا شك ستسهم في استفادة كل من يحتاج الدعم من الجمعيات الخيرية بطريقة تحفظ كرامته، وستحد من الاجتهاد الفردي في تلك الجمعيات وتحول العمل فيها إلى عمل مؤسسي منظم، وتُسهم في تقلص المصروفات على البنود الأخرى مثل بند «العاملين عليها.»

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 شوال 1439هـ - 10 يونيو 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1731284

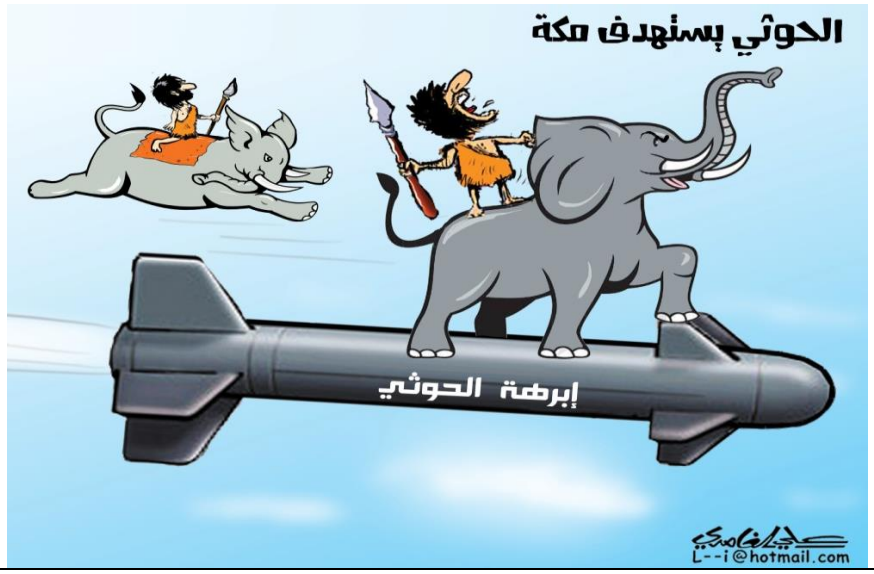


المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 شوال 1439هـ - 10 يونيو 2019م

https://www.al-madina.com/article/634632